«الكويتية»: رحلاتنا لأوروبا مستمرة وستزيد في الصيف

قالت شركة الخطوط الجوية الكويتية عبر حسابها على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) إن ما تم تداوله اليوم من معلومات غير حقيقية عبر بعض وسائل التواصل الاجتماعي من أن الاتحاد الأوروبي يدرس إيقاف تشغيل رحلات الخطوط الجوية الكويتية إلى بعض المحطات الأوروبية. ووصفت الكويتية تلك المعلومات بأنها «عارية تماما عن الصحة». وأكدت الشركة «أن تشغيل الرحلات إلى المحطات الأوروبية مستمر بل وسيزيد خلال فصل الصيف، حيث تم تشغيل أربع محطات أوروبية جديدة هي ميونيخ وڤيينا وتبليتسي وطرابزون واضعين كافة إمكانياتنا في خدمة ركابنا».

تباين سعودي- روسي حول تقليص خفض إنتاج النفط

ترامب مهاجماً «أوپيك»: ارتفاع أسعار النفط مصطنع وغير مقبول

خالد الفالح متوسطا الكسندر نوفاك ومحمد باركيندو خلال اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة بين «أوپيك» والمنتجين المستقلين في جدة أمس

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

وكالات: تعرضت اسعار النفط إلى ضغوط وقلصت مكاسبها على وقع انتقاد الرئيس الأميركي دونالد ترامب في تغريدة له منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوپيك) بسبب ارتفاع أسعار النفط، حيث قال إن ارتفاع اسعار النفط مصطنع ولن يكون مقبولا في الوقت الذي بدا فيه أن أسعار الخام تتجه إلى تحقيق مكاسب للأسبوع الثاني على التوالي.

وكتب ترامب في تغريدة على تويتر يقول: «يبدو أن أوپيك تعيد الكرة من جديد. في ظل الكميات القياسية من النفط في كل مكان، بما في ذلك السفن المحملة عن آخرها في البحر، أسعار النفط مرتفعة جدا على نحو مصطنع وهذا ليس جيدا ولن يكون مقبولا».

وتأتي تصريحات ترامب بالتزامن مع اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة بين «أوپيك» والمنتجين المستقلين في جدة أمس لمناقشة مستقبل اتفاق خفض الانتاج ومستويات المخزون العالمي.

وقال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح إن «أوپيك» وحلفاءها ما زالوا بعيدين عن الوصول إلى هدفهم وإن خفض مخزونات النفط بحاجة إلى الاستمرار.

وقالت مصادر لـ «رويترز» إن وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك أبلغ نظراءه في «أوپيك» والدول غير الأعضاء بالمنظمة خلال اجتماع مغلق في مدينة جدة السعودية بأن موسكو ملتزمة باتفاق خفض الإمدادات حتى نهاية عام 2018.

وأشارت مصادر إلى ان التزام «أوپيك» والمستقلين بالتخفيضات وصل إلى 149٪ في مارس الماضي.

وقالت اللجنة الوزارية المشتركة بين «أوپيك» والمنتجين المستقلين إن مستوى مخزونات النفط التجارية بالدول الصناعية بلغ 2,83 مليار برميل في مارس 2018.

وأضافت لجنة المراقبة المشتركة أن المخزونات التجارية الحالية تظل فوق المستويات المسجلة قبل هبوط السوق.

وقالت اللجنة إن اجتماعها القادم سيعقد يوم 21 يونيو في ڤيينا، مضيفا أنها كلفت الأمانة العامة لأوپيك بالنظر في المقاييس المختلفة مع تحليلات متعمقة بشأن عوامل الضبابية في السوق.

وعلى صعيد متصل، قال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك إن «أوپيك» والمنتجين المستقلين يجب عليهم العمل على الامتثال لتخفيضات إنتاج النفط بنسبة مائة٪ وقال إن روسيا ملتزمة بهذا الأمر.

وأضاف ان منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوپيك) والمنتجين من خارجها يجب أن يظلوا ملتزمين بالتحرك المشترك لكي يضمنوا توازنا مستداما في سوق النفط وأشار إلى أن هناك نقاشا بشأن كيفية توسعة الشراكة.

وتأتي تصريحات الوزير الروسي في وقت كشفت فيه وكالة تاس الروسية أن منظمة أوپيك والمنتجين من خارجها من الممكن أن يعدلوا حصص إنتاج النفط إما في اتجاه المزيد من التخفيضات أو في اتجاه تقليص معدل الخفض.

كما نقلت وكالة إنترفاكس عن مصادر لها قولها انه لا يمكننا القول اليوم بما إذا كان قرار بشأن تعديل حصص الإنتاج سيتخذ خلال اجتماع أوپيك والمستقلين في يونيو.

من جانبه، قال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح إنه من السابق لأوانه مناقشة تقليص تخفيضات الإنتاج في اجتماع من المقرر أن يعقد في يونيو.

وأشار إلى أن التعاون الطويل الأجل بين أوپيك والمنتجين من خارجها لا يعني تمديد خفض الإمدادات الحالي.

أضاف أن أوپيك ومنتجي النفط من خارجها سيواصلون النظر في أمر مخزونات النفط لكنه حذر من أنهم أيضا بحاجة أيضا إلى النظر في استثماراته.

وعلى صعيد آخر، قال وزير النفط العراقي جبار اللعيبي إن العراق داعم رئيسي لاتفاق خفض الإنتاج بين منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوپيك) والمنتجين من خارج المنظمة «لحين تحقيق الأهداف».

وقال الوزير إن اجتماع جدة يهدف إلى مراجعة بيانات التزام الدول المشاركة في اتفاق خفض الإنتاج، مضيفا ان جميع الأعضاء ملتزمون باتفاق خفض الإمدادات.

«برنت» خسر زخم الصعود بعد تغريدة ترامب

روسيا تدعو إلى امتثال يتخطى 100٪ لتخفيضات الإنتاج

التزام «أوپيك» والمستقلين بالتخفيضات وصل إلى 149٪ في مارس

النفط الكويتي لأعلى مستوى منذ 3 سنوات ونصف

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 1,78 دولار ليبلغ 69,42 دولارا للبرميل، بارتفاع نسبته 2,6٪، ليصل إلى أعلى مستوى له منذ قرابه 3 سنوات ونصف منخفضاً من مستويات 70 دولارا في نوفمبر 2014، وذلك وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

"يبدو أن أوبك تعيد الكرّة من جديد. في ظل الكميات القياسية من النفط في كل مكان، بما في ذلك السفن المحملة عن آخرها في البحر، أسعار النفط مرتفعة جدا على نحو مصطنع وهذا ليس جيدا ولن يكون مقبولا"

خلال المشاركة في جلسة حوارية في غرفة التجارة الأميركية

الحجرف: القطاع الخاص ركيزة تنمية الاقتصاد الكويتي

واشنطن: قال وزير المالية د.نايف الحجرف إن الكويت تشهد عملية إصلاح اقتصادي موسع ترتكز على إعادة توجيه الإنفاق الحكومي ليكون أكثر فاعلية وعلى زيادة نسبة القطاع الخاص من الناتج القومي الإجمالي من خلال دعم وتحفيز القطاع الخاص ليستعيد دوره الريادي في تنمية الاقتصاد الوطني. وذلك خلال مشاركته في جلسة حوارية خاصة ومغلقة حول الاقتصاد الكويتي وفرص الاستثمار نظمتها غرفة التجارة الأميركية.

وقال الحجرف في كلمة له أمام الغرفة «إننا نعمل اليوم على الإصلاح التدريجي بهدف خلق اقتصاد وطني مستدام ويأتي بفرص وظيفية وتجارية واستثمارية، وفرص ممولة من استثمارات القطاع الخاص المحلي والخارجي. وإن الكويت تبحث عن شراكات حقيقية مع المستثمرين مبنية على خلق فرص العمل والتدريب ونقل المعرفة للشباب الكويتي».

كما أشار الحجرف إلى أن الكويت دولة مؤسسات وأن عملية الإصلاح فيها متوازنة وتدريجية ومبنية وفق أطر المؤسسات الدستورية، موضحا قوة هذه المؤسسات وقوة المؤسسات المالية في الكويت ومتانتها.

وانعقدت الجلسة على هامش مشاركة الكويت في اجتماعات الربيع السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن وقد حضر الجلسة الحوارية عدد من ممثلي الشركات الأميركية الكبرى وأعضاء غرفة التجارة الأميركية أصحاب الاهتمام والتمثيل في الكويت والشرق الأوسط.

د.نايف الحجرف

«كونستراكشن ويك»: يوقعون العقود دون دراسة

المقاولون السبب في الوصول لـ«الأوامر التغييرية»

محمود عيسى

اعتبرت شركة التصميم والاستشارات الهولندية «أركاديس» ان الفشل في إدارة العقود بشكل صحيح هو السبب الاول والأكثر شيوعا لنشوء النزاعات في منطقة الخليج خلال السنوات الماضية، اضافة الى ما اطلقت عليه «سوء الصياغة والنقص والمطالبات غير المثبتة»، حسبما ورد في تقريرها حول نزاعات عقود الانشاءات في الشرق الأوسط لعام 2017.

وقالت شركة كونستراكشن ويك ان نتائج التقرير حول اسباب النزاعات تؤكد ضرورة توفير المتطلبات الأساسية على النحو الصحيح منذ البداية الفعلية للمشروع.

وذهبت الشركة إلى أن دراسة سوق المطالبات والمنازعات أظهرت عاملا ثالثا هو فشل العملاء والمقاولين ومقاولي الباطن في فهم التزاماتهم التعاقدية أو الوفاء بها وهو ما يزيد من الأوامر التغييرية اثناء العمل والتي تحاول الحكومات تجنبها ويمثل المقاول سببا رئيسيا في الوصول إليها.

وقد يكون تقرير الشركة متعلقا بظروف صناعة الانشاءات قبل عامين، ولكن ملاحظاتها حول العوامل التي تخلق الصراعات في صناعة الانشاءات في المنطقة قد تبقى محدقة بهذه الصناعة في الوقت الحاضر.

ويقول الشريك في شركة HKA، للخدمات الاستشارية في مجال الإنشاءات سيمون لونغلي ان المنازعات هي نتاج الطريقة التي يتم بموجبها التعامل مع عقود مقاولات البناء، والتي تتم في العادة على أساس السعر الأدنى، مع تقاسم المخاطر غير المتوازن بين الطرفين.

ويضيف لونغلي: «غالبا ما يكون لدى مقاولي المناقصات قدرة ضئيلة على تغيير هذه الديناميكية، وبالتالي فانهم يكتشفون تورطهم في عقود تواجه مخاطر كبيرة وتفتقر الى الوضوح، وعندما يخسرون الاموال، سيجدون وسائل «بموجب العقد» لاسترداد خسائرهم، وهذا يقودنا إلى السبب المشترك التالي للنزاعات وهو سوء إدارة العقود».

وفي كثير من الأحيان، لا تمتثل الأطراف المتعاقدة للإجراءات المنصوص عليها في العقد بشأن الملاحقة القضائية وتسوية المطالبات. ويعزى ذلك إلى أسباب مختلفة، بما في ذلك النوايا المتعمدة، والجهل بالمتطلبات، وتجنب المساءلة، والعقود رديئة الصياغة.

وفي الاونة الاخيرة بدات عقود الانشاءات تصبح اضخم وأكثر تعقيدا كما اصبحت محفوفة اكثر بالمخاطر الناجمة عن المشاكل غير المتوقعة التي تطل برأسها، ومنها الاتفاق على تحديد الطرف المسؤول، وهذا بالاجمال مزيج من المكونات والعوامل التي تجعل النزاعات في هذا القطاع من الامور

متوسط الصفقة بلغ 1,3 مليون دينار.. أفضل مستوياته منذ 2013

«بيتك»: تراجعات العقار الاستثماري.. انتهت

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك» ان تداولات القطاع الاستثماري بلغت 89 مليون دينار في فبراير الماضي بعدما زادت بشكل كبير حين سجلت في يناير 132 مليون دينار أي أعلى قيمة خلال أكثر من عامين ونصف العام، لتشهد بذلك تراجعا شهريا نسبته 32٪ في فبراير ما يشير إلى استمرار تذبذب تداولات هذا القطاع منذ الربع الرابع من 2017، أما على أساس سنوي فبرغم هذا التراجع الشهري إلا أن قيمتها تعد في فبراير 2018 أعلى بنسبة كبيرة قدرها 59٪ مسجلة نموا سنويا للمرة الثانية على التوالي بعد سلسلة انخفاض متتالية، لذلك فأن اتجاه التغير السنوي لتداولات القطاع بدأ يأخذ اتجاها تصاعديا.

وبلغ متوسط قيمة الصفقة في قطاع العقار الاستثماري حوالي 1,3 مليون دينار ومازال مقتربا من مستوياته المرتفعة التي تخطت حاجز المليون دينار وسادت ما قبل 2013، بذلك بدأ يأخذ مسارا تصاعديا بعد مسار تنازلي استمر لفترة طويلة، إلا أن متوسط قيمة الصفقة انخفض على أساس شهري بنسبة 10٪ عن متوسط قيمتها التي فاقت 1,4 مليون دينار في يناير.

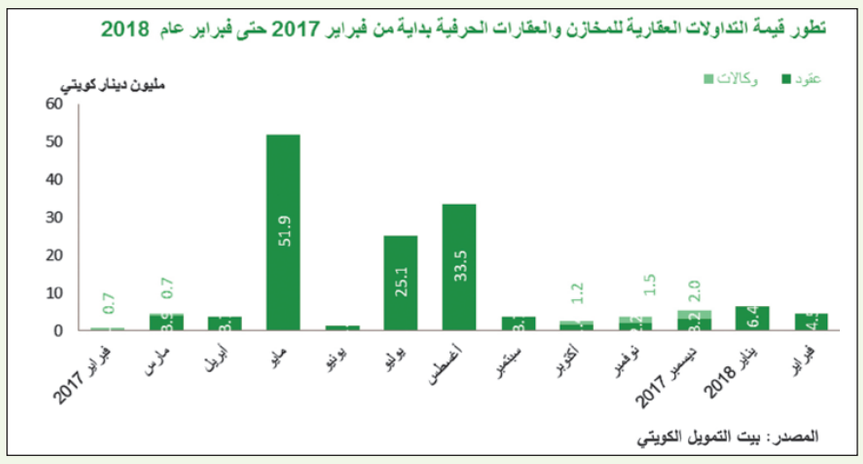

ويلاحظ بداية مسار تصاعدي للتغير الشهري في هذا المؤشر، أما على أساس سنوي فقد تضاعف متوسط قيمة الصفقة إلى حوالي 3 أضعاف قيمتها في فبراير العام الماضي، ويستمر بذلك المسار التصاعدي لمعدلات التغير السنوية لهذا المؤشر بشكل قوي.

وبلغ عدد الصفقات المتداولة في القطاع الاستثماري 70 صفقة في فبراير بتراجع اقتربت نسبته من 25٪ عن عددها الذي بلغ في يناير 93 صفقة ويبدو أن عدد الصفقات في هذا القطاع يسير في مسار تنازلي وإن كان متذبذبا، بالتالي زادت حدة التراجع السنوي المتواصل منذ نهاية منتصف عام 2017 لعدد الصفقات في هذا القطاع مقتربة من 42٪ في فبراير.

قيمة التداولات العقارية التجارية

انخفضت تداولات القطاع التجاري إلى 11 مليون دينار في فبراير مقابل 16 مليون دينار في يناير، بذلك تحسنت نسبة التراجع الشهري إلى 30٪ في فبراير مقابل تراجع يزيد على ضعف تلك النسبة حين تراجع بنسبة 69٪ في يناير، ما يعني استمرار تذبذب التداولات بين الارتفاع الشديد والانخفاض مع تذبذب الأداء الذي يسير به العقار التجاري، وبالتالي على أساس سنوي انخفضت قيمتها بنسبة ملحوظة قدرها 51٪، حيث يشير ذلك إلى استمرار حالة التذبذب لمعدلات التغير السنوية في قيمة تداولات القطاع التجاري.

وقد بلغ متوسط قيمة الصفقة في فبراير 2,3 مليون دينار منخفضا بنسبة 30٪ عن قيمتها التي فاقت 3,2 ملايين دينار في يناير، بالتالي يتواصل تذبذب متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع، وتراجع على أساس سنوي بنسبة كبيرة 31٪ ليواصل التغير السنوي في هذا المؤشر اتجاها تصاعديا وإن كان متذبذبا.

32٪ تراجعاً بتداولات «الاستثماري» خلال فبراير إلى 89 مليون دينار

استمرار تذبذب تداولات «التجاري» لتتراجع إلى 11 مليون دينار في فبراير

قيمة تداولات عقارات المخازن والعقارات الحرفية

بلغت تداولات العقارات الحرفية 4,5 ملايين دينار في فبراير منخفضة بنسبة 31٪ عن قيمتها التي فاقت 6,4 ملايين دينار حين حققت زيادة شهرية كبيرة نسبتها 24٪ في يناير، بذلك واصلت التداولات العقارية في هذا القطاع مسارها المتذبذب، وبرغم هذا الانخفاض الشهري إلا أن قيمتها بلغت ما يقرب من 6 أضعاف قيمتها المحدودة في فبراير العام الماضي، ومازالت معدلات التغير السنوي في هذا القطاع متذبذبة.